السلطة التنفيذية استجابت لضغوط شبكة الفساد على حساب الوطن والمواطن

العازمي: لماذا ترفض الحكومة زيادة بدل الإيجار إذا كانت جادة في حل القضية الإسكانية؟

أكد النائب حمدان العزمي أن القضية الإسكانية تراجعت من أولويات السلطتين بعد أن كانت ملء السمع والبصر في الفترة الماضي، بعد ضغوط كبيرة من متنفذين لمنع إقرار القوانين الهامة وتخصيص الأراضي اللازمة لحل هذه القضية المحورية، مشددا على أن هذا الأمر يستدعي بقوة ضرورة إقرار زيادة بدل الإيجار في الفترة المقبلة لدعم آلاف المواطنين الذين يعانون من هذا الوضع.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أمس، أن إقرار زيادة بدل الإيجار لن يكون مشكلة للحكومة إذا كانت جادة بالفعل في حل القضية الإسكانية كما تقول، لكن ولانها تعلم عدم قدرة أجهزتها على الحل لا من الناحية التقنية ولا من الناحية التخطيطية، فإنها تسعى وبقوة لإجهاض مشروع الزيادة، مستقربا الاستجابة السريعة لضغوط المتنفذين على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

وأضاف العازمي أن إقرار القانون على رأس أولويات النواب شانه شان زيادة علاوة الأولاد، مبينا أن هذه الزيادات حق من حقوق المواطن وليست منة من احد عليه كما يصورها البعض، كما انها تنتهي تلقائيا بتوفير السكن للمواطن المستحق، وهو ما يستدعي عدم الوقوف في وجهها.

وقال إنه سيوجه اسئلة برلمانية لوزير الإسكان عن خططه المستقبلية لحل ازمة السكن، وعن التزامه بالتوصيات التي اقرها مجلس الأمة في جلسته الخاصة، وعن موقفه أيضا من هذه الزيادة التي ترتبط مباشرة بقضية توفير السكن، حتى يكون الشعب على بينة من الموقف الحكومي تجاه قضيته الأساسية التي جاءت على رأس الأولويات التي جاءت في استطلاع الرأي.

وأشار إلى أن إدارة بدل الايجار تصرف بدل إيجار شهري للمواطنين يعادل حوالي 16.5 مليون دينار لإجمالي المستفيدين البالغ عددهم حوالي 110 آلاف طلب اسكاني بمعدل سنوي 195 مليونا، وبعد الزيادة الى 250 دينار فان اجمالي المبلغ الذي سوف يصرف في الشهر سيكون 26 مليونا و500 الف دينار بمعدل 318 مليون دينار سنويا، اي ان الأمر لا يستحق بالنسبة لحكومة توزع المليارات شهريا على الدول والشركات أن تمنح مواطنيها أصحاب هذه الأموال في الأصل زيادة لا تساوي 1 في المئة من هذه الهبات.

وجدد العازمي تساؤله: لماذا عندما يتعلق اي قانون بالمواطن وتحسين مستواه المعيشي نجد الحكومة تقف بالمرصاد ضد هذه القوانين وترضخ للجماعات القادرة على التأثير في قرار مجلس الوزراء؟، مشددا على ان دور نواب مجلس الأمة هو الاستجابة الحقيقية لتطلعات المواطنين المشروعة، كما أن دورهم الحفاظ على أموال الوطن، وانهم لو راوا ان هذه الزيادة ستمثل مشكلة على أموال الدولة لتجنبوا الحديث عنها، لكن الأمر لن يكون له أي تاثير ولو ضئيل على هذه الأموال، وانهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام التعسف الحكومي ضد مصالح المواطنين.

وشدد في ختام تصريحه على ضرورة ايجاد آلية تضمن سرعة توفير البيوت الإسكانية وتقليص فترة انتظار المساكن وعدم الرضوخ لشبكة الفساد الموجودة في الدولة «إذا كانت الحكومة جادة بالفعل في حل قضايا المواطنين العالقة».

حمدان العزمي

318 مليون دينار سنوياً لأكثر من 110 آلاف أسرة لن تكون معضلة مقارنة بالهبات المقدمة للدول

سأوجه أسئلة لوزير الإسكان عن خططه المستقبلية لحل أزمة السكن والتزامه بتوصيات الجلسة الخاصة

أكد أن الوضع الحالي يمثل إجحافا بحقها

الجلال يطالب بزيادة 300 دينار لراتب الأم التي تعول معاقاً

طلال الجلال

طالب النائب طلال الجلال بان يكون اجمالي الراتب الشهري للمراة البالغة 55 عاما وتعول ابنا معاقا يبلغ 895 دينارا، مشيرا الى ان الوضع الحالي الذي تحصل فيه على 595 دينارا راتبا شهريا به اجحاف بحقها، حيث يساويها بالام البالغة 55 عاما ولا ترعى ابنا معاقا. وقال الجلال في تصريح له انه وفق النظام الحالي فان الام التي تعول معاقا كانت تاخذ مكافاة اضافية رعاية معاق بقيمة 300 دينار شهريا، لكن بعد قرار وزارة الشؤون بصرف 595 دينارا راتبا للام البالغة 55 عاما راتبا شهريا، حصلت الام التي ترعى معاقا على 295 دينارا فقط منها، وبذلك يكون اجمالي ما تحصل عليه حاليا يبلغ 595 دينارا شهريا، اي تتساوى بذلك مع الام البالغة 55 عاما ولاترعى ابنا معاقا، معتبرا ان هذا اجحاف بحق ام المعاق التي استحقت 300 دينارا لرعاية معاق وتساوت بالتالي مع من ليس لديها معاق.

واوضح الجلال انه بقرار وزارة الشؤون المستغرب بخصم الـ 300 دينار من راتب ام المعاق، فانه بذلك يساويها بالام التي لا ترعى معاقا، الامر الذي يخالف كل الاعراف والقواعد المعمول بها، اذ يجب ان تصحح وزارة الشؤون خطاها وتصرف الراتب للام التي ترعى معاقا كاملا وباثر رجعي، خاصة وان عدد الامهات البالغة 55 عاما وترعى ابنا معاقا قليلا للغاية.

وشدد الجلال على حاجة الام التي ترعى معاقا الشديدة لهذا المبلغ الذي خصم منها بدون وجه حق، نظرا للاعباء المالية الكثيرة التي تكون على عاتق الاسرة التي ترعى ابنا معاقا.

كما دعا الجلال الى ضرورة الاسراع في صرف هذه الرواتب بداية كل شهر مع الراتب الاضافي، بحيث ان لا يتاخر صرفها باي حال عن يوم اربعة من كل شهر ميلادي، مطالبا وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح ان تعطي توجيهاتها نحو تصحيح هذا الخطأ الغير مقبول، وان تكون سببا في ان تستطيع كل اسرة كويتية ترعى معاقا تلبية احتياجات ذويهم من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة العزيزة على قلوبنا.

ممن شاركوا في الحروب الثلاث ويحملون إحصاء 1965

العدواني يناشد الحكومة توظيف أبناء «البدون»

عبدالله العدواني

ناشد عضو لجنة الداخلية والدفاع النائب عبدالله العدواني الحكومة توظيف ابناء البدون الذين شارك ابناؤهم في الحروب الثلاثة ويحملون احصاء 1965 في وزارتي الداخلية والدفاع اللتين تعانيان من نقص في كوادرهما.

وقال العدواني في تصريح صحافي ان معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد متفهم لهذا الامر سيما وان اباءهم خدموا الكويت خلال نصف قرن وبذلوا ارواحهم فداءا لها لافتا الى ان معالجة اوضاع البدون الانسانية يجب ان تكون ذا اولوية سيما وان الحل السياسي المتعلق بتجنيس المستحقين منهم متاخر.

واضاف العدواني ان مسالة توظيف ابناء البدون تمت مناقشتها في لجنة الداخلية والدفاع ولاقت قبولا من الجانب الحكومي لافتا الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الاستفادة من ابناء البدون في مختلف الوزارات لانهم من مواليد الكويت ولاباءهم اعمال جليلة في خدمتها.

4 لجان برلمانية تعقد اجتماعاتها اليوم

المرافق العامة تناقش إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات

تعقد 4 لجان برلمانية اجتماعاتها اليوم وهي لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية وبعقد الاجتماع في قاعة لجنة الشؤون الخارجية حيث تناقش وضع آلية عمل للجنة.

كما تجتمع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تناقش فيها مجموعة من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها.

وتعقد لجنة المرافق العامة اجتماعها الذي تناقش فيه مسودة الاقتراح بقانون بشان إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتجتمع لجنة التحقيق في عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى والاجتماع سيعقد في قاعة لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري حيث ستناقش آلية عمل اللجنة، والاجتماع مع وزير المالية انس الصالح.

«المركز» رصد الأنشطة البرلمانية وأكد وجود 73 سؤالا و45 مقترحاً بقانون و42 رغبة

اتجاهات: 15 تهديداً بالاستجواب خلال الشهر السادس من عمر مجلس الأمة

اهتمامات النواب ركزت على الإسكان والقوانين الشعبية والتعديل الوزاري و«الداو» وأجور النفط

أصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه «خالد عبدالرحمن المضاحكة» تقريرا عن الاداء البرلماني لنواب الأمة خلال الشهر السادس من عمر المجلس الحالي في الفترة من 6 يناير الى 6 فبراير الجاري، وتوصل الى عدة مؤشرات تبين طبيعة الأنشطة النيابية خلال 30 يوما متصلة من بينها تقديم 73 سؤالا و45 مقترحا بقانون و42 مقترحا برغبة و15 تهديدا بالاستجواب واستجوابا فعليا من الخرافي للإبراهيم.

اكد «اتجاهات» ان الشهر السادس من عمر المجلس الحالي شهد كثافة كبيرة في طرح القضايا المتعلقة بأحوال الوطن والمواطن، مشيرا الى ان زيادة القرض السكني نال النصيب الاكبر من اولويات النواب، حيث ناقش «26» نائبا تلك الزيادة بين مؤيد للقرار وآخر يطالب بتفعيل الخطوة لتمرير قوانين أخرى، كما ناقش «22» نائبا استحقاق المواطنين للزيادات المالية وغيرها من القوانين الشعبية.

وبين «اتجاهات» ان قضية التعديل الوزاري استحوذت على جانب كبير من مناقشات اعضاء المجلس خلال الشهر السادس، حيث طرح القضية «18» نائبا ما بين مؤيد ومعارض، فقد اعتبر دشتي ان «وجود وزراء مثل علي العمير وأحمد الليفي وعبدالمحسن المدعج اضافة تحسب للتشكيل المعدل»، فيما توقع الدويسان حدوث صدام نيابي - حكومي خلال الفترة المقبلة من جراء هذا التعديل. واعتبر الحريص ان خروج وزير الدولة لشؤون الاسكان سالم الاذينة من الحكومة لا يخدم القضية.

وبين تقرير «اتجاهات» ان قضية الداو حازت على نقاش 15 نائبا، حيث شهدت الجلسة الخاصة بمناقشة القضية حواراً موسعا بين أعضاء المجلس بتوقيع الإجراءات القانونية مع المتسببين في إهدار المال العام، كما شهد القطاع النفطي موجة من الجدل خلال الأسابيع الأخيرة والتي ظهرت في مناقشات «12» نائب للأجور والمكافآت التي يتقاضها العاملين في القطاع النفطي، وأوضح «اتجاهات» ان مناقشات الأزمة الإسكانية مازالت تتصدر اطروحات الاعضا. وفي اتجاه اخر اثار 10 نواب ايضا قضية البدون والتجنيس، حيث أثار تصريح الطريجي حول مخالفات تتعلق بعملية تجنيس البدون جدلا ساخنا داخل المجلس وعلق «10» نواب على الحدث ودعا الهرشاني الى منح الجنسية الى الفئات المستحقة، واعتبر العمر ان ما اثاره الطريجي «أمر خطير».

ونوه اتجاهات ان الاستجواب الاخير المقدم من الخرافي للابراهيم اثار شهية «10» نواب للتعبير عن مواقفهم المبدئية منه وقال حماد انه تفاجا بخلو الاستجواب من محور الغاء المستشفيات الاربعة، بينما اكد دشتي ان الاستجواب حق دستوري للنائب مستدركا لم أكن اتمنى ان اشهد ان يتقدم الأخ عادل الخرافي باستجوابه. وقال الجيران إن هذا الوقت ليس وقت استجوابات وقال عبد الصمد «سنحدد موقفنا من الاستجواب بعد سماع طرح المستجوب ورد الوزير ومن ثم نحكم عليه» واكد التقرير ان اطروحات النواب لم تتوقف عند هذا الحد، فقد تحدث 9 نواب عن قضايا الاعلام، كما تحدث 8 نواب عن مبادرة المبارك و7 نواب عن شراء الطائرات و6 نواب عن قضايا التعليم، وأوضح «اتجاهات» أن دشتي هو أكثر النواب طرحا للقضايا بواقع «12» قضية تلاه الصالح ب 10 قضايا والزلزلة ب9 قضايا والصانع ب8 قضايا.

الاسئلة البرلمانية

واشار التقرير ان اسئلة النواب بلغت 73 سؤالا جاءت موزعة على 24 قضية في مقدمتها المال والاقتصاد بواقع 11 سؤالا أبرزها «توقيع عقد تمويل محطة الزور الشمالية - التعاملات المالية بين بنك الكويت الصناعي وشركة التبريد والاكسجين» تلتها الشؤون الادارية بواقع 9 أسئلة اهمها «سبب التأخير في تنفيذ مستوصف سلوى قطعة 11 - عدم فصل جمعية العمرية والرابية» ثم الفساد بواقع 7 أسئلة منها «لجنة التحقيق في تجاوزات مساجد الاحمدي - سرقة مخازن الداخلية» وجاءت القضايا الاعلامية في الترتيب الرابع بواقع 5 اسئلة وفي الترتيب الخامس جاءت الاسكان والصحة بـ3 أسئلة لكل منهما، بينما تتراوح اسئلة بقية القضايا مابين سؤال وسؤالين ومنها « الرعاية الاجتماعية - الرياضة - التعليم - الاسكان - وظيفية - احصاء - الحريات - الشؤون برلمانية - البيئة - النفط - المواصلات - الشئون الخارجية »

وأوضح التقرير ان الاسئلة جاءت من خلال 23 نائبا، ابرزهم صفاء العدساني بواقع 10 أسئلة لكل منهما، وجاء الكندري في الترتيب الثاني بواقع 7 أسئلة ثم الطريجي بـ6 اسئلة، ويذكر ان الاسئلة استهدفت الحكومة كاملة عدا وزير الدفاع، وبعد الابراهيم هو الاكثر استهدافا بها بواقع 11 سؤالا ، يليه هند الصبيح بواقع 9 أسئلة ثم انس الصالح بواقع 9 اسئلة.

مقترحات القانون

افاد «اتجاهات» ان النواب قدموا «45» مقترحا بقانون خلال الشهر الماضي حول «13» قضية، وتصدرت القضايا الاجتماعية والاصلاح التشريعي وتحسين الاوضاع العمالية اهتمامات النواب، حيث حظيت تحسين اوضاع الرعاية الاجتماعية بـ «8» مقترحات تعلق ابرزهم «استبدال نص المادة 11 من القانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية - تعديل المادة 3 من قانون رقم 104 لسنة 2013 بشأن صندوق دعم الاسرة - تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية»، وفي الترتيب الثاني جاء ملفي الاصلاح التشريعي والقضائي بـ«8» مقترحات ابرزهم «تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الامة - إنشاء المحكمة الدستورية العليا - تنظيم السلطة القضائية »، ثم القضايا العمالية بـ«6» مقترحات ابرزها « بشأن تنظيم حق الإضراب عن العمل» وفي المرتبة الرابعة جاءت القضايا الاقتصادية بـ«5» ابرزها « بشأن غرفة التجارة والصناعة - حماية المنتجات الوطنية»، تلتها القضايا الصحية والأمنية بأربع مقترحات ابرزها «انشاء هيئة التحقيق والادعاء العام - بشأن التأمين الصحي بحيث يشمل التأمين تقديم العلاج داخل وخارج الكويت» وفي الترتيب السادس حظي ملف الفساد بثلاثة مقترحات، تلتها قضايا « التجنيس - الإعلام» بمقترحين لكل منهم، وأخيرا نالت قضايا وملفات «الرياضة - حقوق الانسان - الوحدة الوطنية - الرعاية السكانية» بمقترح واحد لكل منهم.

وصنف «اتجاهات» دشتي الأكثر طرحا للقوانين بمعدل 8 مقترحات، تلاه النائب نبيل الفضل 6 مقترحات، ثم عسكر العنزي مقدما خمسة مقترحات، تلاه النائبان «صفاء الهاشم - يعقوب الصانع» باربعة مقترحات لكل منهم.

الرغبات النيابية

أكد «اتجاهات» ان 17 نائبا قدموا 43 رغبة خلال الشهر السادس، ويعد النائبين «الظفيري، الشمري» الاكثر تقديما بـ«6» رغبات لكل منهما، يليهما عسكر العنزي بـ «4» مقترحات، أما على صعيد القضايا، فقد جاءت قضايا البنية التحتية في المقدمة بواقع «11» رغبة انصب ابرزها على «توسعة الطرق السريعة بإضافة حارات جديدة بها، إنشاء مدخل ومخرج علي طريق الملك فهد، تطوير طريق العبدالي وايضا طريق السالمي» ثم جاءت قضايا التعليم ثانيا بواقع «6» رغبات، تعلق ابرزها بـ«تزويد المدارس بالوسائل التعليمية الحديثة، ادراج مهنة التعليم ضمن المهن الشاقة، تطبيق التعليم الموازي بالجامعة والتطبيقي»، تليها قضايا الرعاية الاجتماعية، والازمة المرورية على نفس الترتيب الثالث بـ «5» رغبات لكل منهما، تضمن ابرزهما «زيادة عدد المستفيدين من المساعدات العامة من فئة المراة الكويتية المتزوجة، تحويل الاشارة بين منطقتي العارضية وصباح الناصر الى دوار، قيام وزارة الشؤون بإنشاء ادارة خاصة للمعاملات ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة، تحويل إشارة تيماء وإشارة مستشفى الجهراء إلى دوار».

تم احتلت القضايا الخاصة بشؤون ذوي الاعاقة الترتيب الرابع بحوالي «4» رغبات، صنف ابرزها «توفير أشخاص للغة الإشارة لذوي الاحتياجات الخاصة لترجمة جلسات مجلس الأمة، صرف المخصص الشهري للطلبة المعاقين حتى سن 26 عاما، وان يكون للمعاقين نصيب من البعثات الخارجية «. وفي الترتيب الخامس جاءت القضايا الصحية بـ «3» رغبات، تضمنت على «انشاء عيادات طبية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة، وانشاء مستشفى الشرطة».

وافاد تقرير «اتجاهات» ان الشهر الماضي شهد تقديم استجوابا فعليا من الخرافي ضد عبد العزيز الابراهيم ويتكون من 4 محاور هي: « تدهور خدمات الوزارة وسوء تنفيذ المشاريع- الهدر والتفريط في المال العام - عدم التعاون مع السلطة التشريعية وإهمال الرد على الأسئلة البرلمانية - التجاوزات الفنية والإدار ية ومحاربة الكفاءات».

التهديدات بالاستجواب

ونوه التقرير الى ان 11 نائبا اطلقوا 15 تهديدا تجاه سمو الشيخ جابر المبارك و8 من وزراءه، فقد تلقى الصالح 3 تهديدات من العدساني في حالة ما لم يتم تشكيل لجنة للتحقيق في خسائر هيئة الاستثمار، كما تلقى تهديدا من صفاء والزلزلة بسبب التلاعب في اللائحة التنفيذية لقانون صندوق الاسرة، وتلقى الابراهيم تهديدين أحدهما من خليل عبدالله بسبب التعليم التطبيقي والاخر من سعدون حماد بسبب وجوده في التشكيل الجديد، وتلقى سمو الشيخ جابر تهديدين من الراشد بسبب جلوسه مع المعارضة حسبما قال البراك ، والاخر من عاشور بسبب الداو.

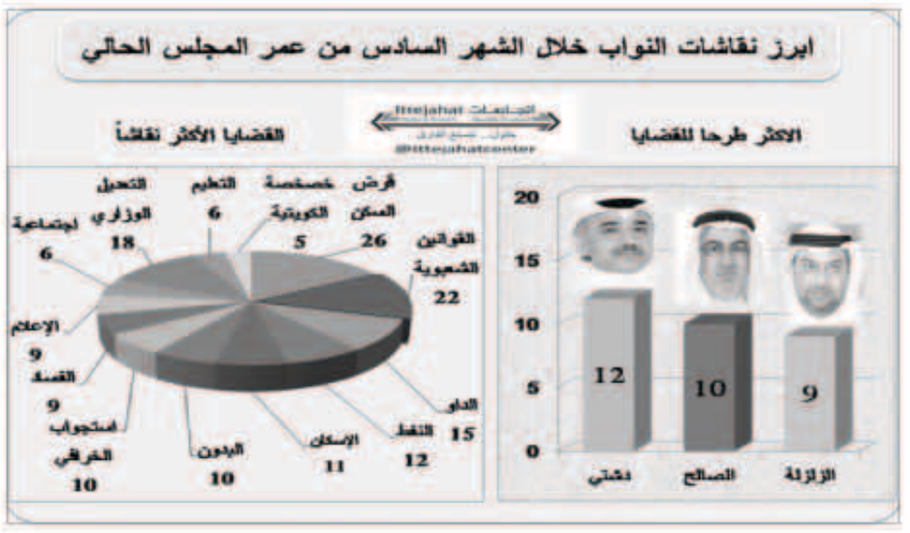

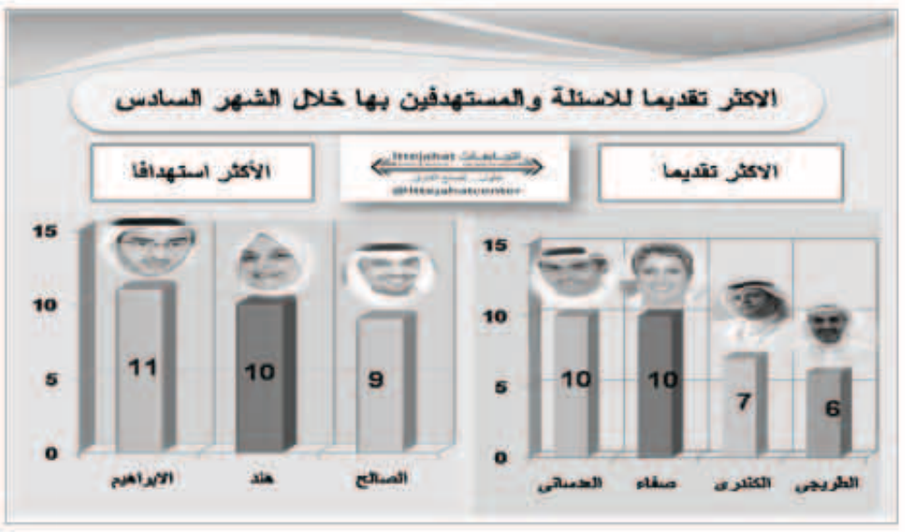

الرغبات تناولت 12 قضية تصدرتها البنية التحتية والتعليم.. والشمري والظفيري الأكثر تقديماً

صفاء والعدساني الأكثر تقديما للأسئلة.. والإبراهيم والصبيح الأعلى استهدافاً